هيئة الاتصالات تنظم لقاء مع الشركات المعنية لدرس آلية عمل توزيع خدمة الانترنت السريع

المستقبل - الاربعاء 8 آب 2007 - العدد 2698 - المستقبل الإقتصادي - صفحة 12

ترأس رئيس الهيئة المنظمة للاتصالات كمال شحاده، في مقر الهيئة في وسط بيروت، اجتماعاً أمس، ضم المدير العام للاستثمار والصيانة في وزارة الاتصالات، الرئيس ـ المدير العام بالوكالة لهيئة أوجيرو عبد المنعم يوسف والمدير العام للإنشاء والتجهيز ناجي اندراوس، بمشاركة عضو مجلس إدارة الهيئة رئيس وحدة المنافسة وتحليل السوق المهندس باتريك عيد وممثلي شركات نقل المعلومات وشركات تزويد خدمة الانترنت. وخصص الاجتماع، الذي يأتي في إطار التواصل المستمر بين الجهات الثلاث، للبحث في آلية العمل في توزيع خدمة الانترنت السريع وعرض الحلول لعدد من المشاكل والعقبات التي تعترض أو تؤخر تقديم هذه الخدمة وتعميمها.

بداية، شرح ممثلو الشركات الخاصة وضع السوق على صعيد الـLSD والسعات الدولية المتوافرة لهم والمهل الزمنية لتركيب الخطوط، لافتين الى أن "مهل توصيل هذه الخطوط لا تزال في إطار المعقول". وأوضحوا أن "العقبة الأساسية التي تعترض عملهم تتمثل في النقص التي تواجهه الشركات في السعات الدولية والذي يؤخر تقديم الخدمة وتوسعها".

من جهته، أشار شحاده الى أن "المشاكل التي تعترض التوزيع السلس لخدمة الانترنت السريع هي بسبب عوامل بنيوية ناتجة في الأساس من غياب شركة "ليبان تلكوم"، إضافة الى مشاكل أخرى ناتجة من طبيعة القوانين التي تقيد عمل الإدارة العامة وتحد من مرونتها، أدت كلها الى غياب التنافس على مستوى تقديم خدمات LSD". وشدد على أن "معظم هذه المشاكل تجد طريقها الى الحل بمجرد بدء تشركة القطاع واستكمال تحريره والانتقال الى المشغل الوطني وفقاً لأحكام القانون 431".

وأثنى على "الجهد الذي بذلته الوزارة في فصل الحلقة المحلية للقطاع الخاص قبل بدء تشركة القطاع وتحريره، في سابقة ايجابية هي الأولى من نوعها على مستوى دول العالم".

وحدد نقاط النقاش بمسألتين على مستوى من الأهمية، هما: "الشفافية وعدم التمييز والمساواة في المعاملة وفي توفير الخدمة". وحض على "أهمية توسيع الخدمة في أسرع وقت لتشمل أكبر فئة من اللبنانيين، في إطار من المنافسة التي تؤمن العدالة في الحصول على أفضل شروط الخدمة وبأسعار مقبولة". وأكد أن "مسألة فصل الحلقة المحلية، التي تستعملها الشركات للوصول الى المشترك، هي عملية صعبة في كل دول العالم، ولا بد من أن تمر في مراحل محددة وتحتاج الى تحضيرات وبعض الوقت"، داعياً الى "بذل جهد كبير لاستلحاق التأخر الحاصل مقارنة بدول أخرى".

وطرح شحاده للنقاش عدداً من الأفكار على مستوى الشفافية، منها على سبيل المثال:

1 ـ رفع الوزارة والشركات الخاصة تقارير دورية الى الهيئة المنظمة تتضمن كل المعطيات المرتبطة بالانترنت السريع، والنظر في ما يمكن أو يتاح نشره من هذه المعطيات في مواقع الانترنت الخاصة بالوزارة وبهذه الشركات.

2 ـ تحسين الشفافية في الإجراءات التي تتبعها الوزارة راهناً، لما لهذا الأمر من تأثير ايجابي على عمل الشركات الخاصة، على أن تعلم الوزارة الهيئة والشركات بعدد الموظفين الذين حددتهم الوزارة لتوفير الخدمة لهذه الشركات وتحديد مسؤولي ارتباط اثنين مع شركات نقل المعلومات وشركات تزويد خدمة الانترنت، وكذلك أن تعمم الوزارة على الجمهور مهل إجراءات تركيب خطوط المستخدمين من الشركات والأفراد، بالتوازي مع إطلاق حملة إعلامية مشتركة بين الشركات والوزارة لتوعية المستهلك وإرشاده وتحديد مناطق توزيع الانترنت السريع والتعرفات المعتمدة ومهل التركيب".

وشدد على أن "أهم إنجاز للمحافظة على المساواة في السوق يتمثل في إنشاء ليبان تلكوم في أسرع وقت".

وطرح في هذا السياق عدداً من الأفكار والإجراءات على مستوى عدم التمييز والمساواة في المعاملة، منها:

1 ـ تعميم وزارة الاتصالات الإجراءات المتبعة في توزيع السعات الدولية. وذكر، في هذا الإطار، بطلب الهيئة هذه المعلومات من الوزارة، وتعهد المسؤولين توفيرها للهيئة في أسرع وقت.

2 ـ تحديد المعايير التي تتبعها الوزارة في حملاتها الإعلامية لتلافي استعمال قوتها المسيطرة في تقديم الخدمة مع الشركات الخاصة. وجرى الاتفاق في هذا الإطار على بعض الخطوات.

2 ـ إنشاء المديرية العامة للاتصالات وفقاً لأحكام المادة الثالثة من قانون الاتصالات 431، لأن من شأن هذه الخطوة المساعدة على الفصل التام بين عمل الوزارة كمشغل وطني وصلاحياتها المحددة في هذا القانون، وهذا الفصل من شأنه أن يعزز مبدأ المنافسة.

3 ـ تعيين موظف ارتباط مباشر مع وزير الاتصالات للحرص على التزام الوزارة كمشغل وطني بالأنظمة والقرارات التي تصدرها الهيئة المنظمة.

4 ـ مراجعة أسعار الخدمات التي تقدمها الوزارة للشركات، وخصوصاً سعر السعات الدولية.

5 ـ الطلب من الوزارة الفصل بين فرق العمل لديها، بحيث تشكل فرق خاصة بالتعاطي المباشر مع الشركات، وأخرى تختص

بالتعاطي المباشر مع الجمهور، لتسويق خدمات LSD ووضع الضوابط داخل الوزارة لعدم استعمال المعلومات التي كانت قد حصلت عليها من الشركات الخاصة، بهدف تسويق هذه الخدمات".
وفي نهاية الاجتماع، عرض شحاده "الإجراءات التي ستعتمدها الهيئة في المرحلة المقبلة، ومنها تعميم التوجيهات لفصل الحلقة المحلية التي في ضوئها ستقوم الوزارة بصوغ العرض النموذجي لخدمات التوصيل الى الشركات".
ولفت الى أن "على عاتق هذه الشركات يقع الكثير من العمل، وخصوصاً على صعيد جمع المعلومات عن الأسعار العالمية وجعله أساساً لتفاوضها مع الوزارة في هذا الصدد".
وذكر أن "الأسعار تأتي نتيجة تفاوض بين الشركات، على أن تقدمها الوزارة الى الهيئة للموافقة عليها".
واتفق المجتمعون على "ايجابية المناقشات التي حصلت، وعلى أهمية تواصل هذه اللقاءات التنسيقية التي من شأنها تسهيل التوصل الى حلول لما قد يستجد من مشاكل وثغر".

Date: Wednesday, 08 August, 2007

Website: www.almustaqbal.com